

DATA PROTECTION AND PRIVACY THEMATIC AREA NARRATIVE IN ENGLISH ARABIC FRENCH PORTUGUESE AND SPANISH

Rachel Adams , Kelly Stone

Rachel Adams , Kelly Stone

©2025, RACHEL ADAMS , KELLY STONE



This work is licensed under the Creative Commons Attribution License (<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/legalcode>), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction, provided the original work is properly credited. Cette œuvre est mise à disposition selon les termes de la licence Creative Commons Attribution (<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/legalcode>), qui permet l'utilisation, la distribution et la reproduction sans restriction, pourvu que le mérite de la création originale soit adéquatement reconnu.

IDRC GRANT / SUBVENTION DU CRDI : - GLOBAL INDEX ON RESPONSIBLE ARTIFICIAL INTELLIGENCE

1.1. حماية البيانات الشخصية والخصوصية

المؤشر العالمي للذكاء الاصطناعي المسؤول

البعد: حقوق الإنسان والذكاء الاصطناعي

البعد الفرعي: حقوق مدنية وسياسية

المجال المواضيعي: حماية البيانات الشخصية والخصوصية

تعريف المصطلحات

يُعرّف [الحق في الخصوصية](#) على أنه حق الشخص "في عدم التعرّض للاعتداء أو الكشف عن الأمور ذات الطبيعة الشخصية" من قبل الحكومة و/أو أطراف ثالثة سواء كانت هيئات خاصة أو أشخاصاً. ورغم أنّ الحق في الخصوصية كان مذكوراً في عدد من المدونات القانونية التقليدية، إلا أنه ذكر لأول مرة كحق من حقوق الإنسان سنة 1948، عندما اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة [المادة 12](#) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ثم تمّ تكريسه لاحقاً في المادة 17 من العهد الدولي الخاصّ بالحقوق المدنية والسياسية. كما أنه من المهمّ ملاحظة أنّ الحق في الخصوصية ليس [حقاً مطلقاً](#)، بل يمكن تقييده ضمن الشروط التي ينصّ عليها القانون، مثل حماية مصالح الأمن القومي أو منع القضايا الجنائية ومقاضاة مرتكبيها.

لقد تطوّر الحق في الخصوصية ليشمل حالياً [خصوصية المعلومات](#) ، والتي يتمّ تعريفها على أنها حق الفرد في التحكم في هويّة من يمكنه الوصول إلى بياناته الشخصية وفي الغرض من الحصول على هذه المعلومات. تحدد [مبادئ اليونسكو بشأن حماية البيانات الشخصية والخصوصية](#) [البيانات الشخصية](#) على أنها "أية معلومات تتعلق بشخص معيّن (الشخص المعني)، وتتيح التعرف عليه بصورة مباشرة أو غير

مباشرة"، وذلك من خلال البيانات نفسها أو من خلال "قياس التوقعات المعقولة" الذي تقوم به نظم الذكاء الاصطناعي وأدواته.

وتبعاً لذلك، فإنّ الحق في الخصوصية، ولا سيما خصوصية المعلومات وحماية البيانات ومعالجة البيانات، تعتبر مجالات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً. تعتبر حماية البيانات إحدى سبل حماية الحق في الخصوصية، وذلك من خلال تقنين معالجة البيانات والمعلومات الشخصية وإنشاء آليات للمساءلة في حالة الاستخدام التعسفي للبيانات الشخصية. كما يعرف مصطلح معالجة البيانات بأنه "سلسلة العمليات اليدوية أو الآلية أو الإلكترونية، مثل التحقق من صحة البيانات وفرزها وتلخيصها وتجميعها"، والتي "يتبعها عموماً استرجاع البيانات وتحويلها وتصنيفها وتحليلها ومشاركتها".

الأسس (النظرية)

تؤكد الأطر التنظيمية الدولية بشأن الذكاء الاصطناعي على أهمية العلاقة بين الحق في الخصوصية وحماية البيانات. تدعو مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للذكاء الاصطناعي بشكل خاص، الجهات الفاعلة في مجال الذكاء الاصطناعي إلى ضمان تدابير حماية البيانات، بينما تدعو توصية اليونسكو بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي (التوصية) إلى أن تستجيب معالجة البيانات الشخصية لما ينصّ عليه القانون بهذا الشأن. وبالإضافة إلى ذلك، تضع مبادئ اليونسكو بشأن حماية البيانات الشخصية والخصوصية قائمة من عشرة مبادئ لحماية البيانات تتعلق بـ: المعالجة العادلة والقانونية للبيانات، وتحديد الغرض منها، ومبدأ التناسب والضرورة، والمحافظة على البيانات، والدقة، والسرية، والأمن، والشفافية، ونقل البيانات والمسؤولية. لقد مثّل ظهور تشريع حماية البيانات فعلاً حجر زاوية نحو الذكاء الاصطناعي المسؤول.

على الرغم من وجود عدد كبير من المبادئ الدولية المختلفة التي تدافع عن أهمية الحق في الخصوصية وحماية البيانات، إلا أنّ تطوير نظم الذكاء الاصطناعي واستخدامها يعتمد دائماً على معالجة معلومات شخصية حساسة، ممّا يزيد من خطر انتهاك الحق في الخصوصية. فخلال مرحلة التدريب، تقوم الخوارزميات وتقنية المساعدة الصوتية ومحركات التوصية بجمع عدد كبير من البيانات ودمجها وتحليلها قصد اتخاذ قرارات حينية. يمكن إدخال البيانات الشخصية أو الحساسة مباشرة من قبل المستخدم أو التقاطها بطريقةٍ مواربة، من خلال استخدام ملفات تعريف الارتباط وآليات التتبع الأخرى، والتي تتم معالجتها بعد ذلك لاستشراف أنماط الاستهلاك، وهو ما من شأنه أن يهدّد حقّ المستخدمين في الخصوصية والحقوق الأخرى ذات الصلة، إذا لم يتم وضع قوانين تنظيمية للتصدي لذلك.

بناء على ما سبق، يصبح تقييم هذا الإطار المفاهيمي أمراً ضرورياً لدراسة الذكاء الاصطناعي المسؤول. تشمل اعتبارات حماية بيانات الذكاء الاصطناعي ضمان أن يتم جمع البيانات الشخصية ومعالجتها وتخزينها بشكل قانوني، ووضع تدابير أمنية مناسبة لحماية البيانات الشخصية، ومراقبة استخدامات البيانات الشخصية ومراجعتها بشكل منهجي لضمان استخدامها المشروع والقانوني وتزويد المستخدمين "[بمعلومات شفافة وواضحة](#)" حول استخدام بياناتهم الشخصية، بما في ذلك حقوقهم فيما يتعلق بمعالجة هذه البيانات.

تعريفات

يقيم هذا الإطار المفاهيمي التدابير التي اتخذتها الدول لحماية الحق في الخصوصية وحماية البيانات في صياغة نظم الذكاء الاصطناعي وآلياته، وتطويرها واستخدامها. يجب أن يأخذ التحليل بعين الاعتبار، على وجه الخصوص، (1) الأطر القانونية المتعلقة بأنظمة الذكاء الاصطناعي، و(2) الإجراءات الحكومية لتنفيذ تلك الأطر أو معالجة الموضوع، و(3) الجهات الفاعلة غير الحكومية التي تعمل دعم المشاركة والتوعية العامة في مجال استخدام وتطوير الذكاء الاصطناعي في بلد ما.

يمكن للأطر القانونية في دولة ما، بما في ذلك الأطر الموجودة مسبقاً أو تلك التي تم اقتراحها، أن تكون على شكل قوانين ولوائح وسياسات (بما في ذلك السياسات القطاعية و/أو سياسة أقسام خاصة) و/أو مشاريع قوانين و/أو توجيهات. بينما يمكن أن تشمل الإجراءات الحكومية إنشاء هيئات حكومية، بما في ذلك هيئات رقابة مسؤولة عن صياغة التوصيات السياسية بشأن هذه القضية و/أو تطبيق اللوائح التنظيمية، بالإضافة إلى تنفيذ برامج تهدف لمعالجة هذه الإشكالية و/أو التوعية أو جمع المزيد من البيانات حولها. من جهتها، يمكن أن للجهات الفاعلة غير الحكومية أن تكون منظمات غير حكومية، ولكن أيضاً شركات متعددة الجنسيات، أو منظمات عسكرية خاصة، أو وسائل اتصال، أو مجموعات عرقية منظمة، أو مؤسسات أكاديمية، أو مجموعات ضغط، أو نقابات عمالية، أو حركات اجتماعية.

أمثلة:

الأطر القانونية

يحدد كلٌّ من قانون حماية البيانات 2018 (DPA 2018) و[المراجعة الخاصة](#) للاتحة الاتحاد الأوروبي العامة لحماية البيانات-(GDPR)- في المملكة المتحدة، التعريفات الأساسية ومبادئ حماية البيانات والأسس القانونية لمعالجة البيانات، بالإضافة إلى تحديد مسؤولية المؤسسات والأفراد ذوي الصلة بمجال معالجة البيانات الشخصية، مع وضع قيود أكثر تحديداً في القانون. يضع القانون على وجه الخصوص، مبادئ

لحماية البيانات تتطلب أن تكون هذه الأخيرة دقيقةً ومحدثةً التاريخ وأن يكون استخدامها عادلاً ومشروعاً وشفافاً، "لأغراض محددةٍ وصريحةٍ" بطريقةٍ "مناسبة وذات صلة"، أمانة ومحدودة الغرض، وأن يتم منح حماية أقوى "للمعلومات الأكثر حساسية"، بما في ذلك تلك المتعلقة بالعرق والانتماء الإثني والمعتقدات الدينية والقياسات الحيوية والصحة والتوجه الجنسي.

في كينيا، يفرض [قانون حماية البيانات لعام 2019](#)، "المستوحى في العديد من النواحي" من اللائحة العامة لحماية البيانات والذي تم وضعه لتطبيق الحق في الخصوصية المنصوص عليه في المادة 31 من الدستور، التزامات على معالجي البيانات ومراقبيها من أجل تنظيم معالجة البيانات الشخصية.

إجراءات حكومية

يحدد القسم 115 من القانون والمادة 51 من اللائحة العامة لحماية البيانات في المملكة المتحدة وظائف [Information Commissioner's Office \(ICO\)](#) وصلاحياته التنفيذية، ويضطلع هذا المكتب بمسؤوليات خاصة لتنظيم حقوق المواطنين في مجال البيانات. نشر مكتب ICO سنة 2018، [سياسته الخاصة بالإجراءات التنظيمية](#)، مجدداً التأكيد على صلاحيات المكتب الخاصة وتحديد منهجه الخاص في تنفيذ واجباته. وفي سنة 2019، أطلق مكتب ICO أيضاً خدمة [Regulatory Sandbox](#)، التي توفر خدمات مجانية للمنظمات التي تستخدم البيانات الشخصية "بطريقة مبتكرة وأمنة" للمساعدة في منع انتهاكات الحق في الخصوصية والمخاطر التي تهدد حماية البيانات وتخفيف حدتها، خصوصاً من خلال اعتماد مبدأ حماية البيانات منذ مرحلة التصميم.

في كينيا، أقرّ الجزء الثاني من قانون حماية البيانات أيضاً إنشاء مكتب مفوض لحماية البيانات، يضطلع بمسؤولية مراقبة تطبيق القانون وتنفيذه، بالإضافة إلى إنشاء سجلّ عن المسؤولين عن معالجة البيانات وعن معالجي البيانات، والإشراف على عمليات معالجة البيانات، إلى جانب غيرها من وظائف أخرى.

جهات فاعلة غير حكومية

في كينيا، تقترح [مبادرة Paradigm](#) حلاً سياسياً يوصي [أحدها](#) بشكل خاص، بإقرار تدابير حكومية لحماية البيانات، كما تعمل على مراجعة الأطر القانونية والسياسية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال في جميع أنحاء إفريقيا لضمان حماية الحقوق الرقمية للمواطنين. كما تقوم المنظمة بتدريب المنظمات غير الربحية والمؤسسات التعليمية "على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال والأمن الرقمي، وحماية وسائل الإعلام، الخ..."، وأنشأت "برنامج الحقوق الرقمية" بهدف "دعم قدرات منظمات المجتمع المدني الأفريقية والصحفيين والحقوقيين وغيرهم، لفهم الحقوق الرقمية والدفاع عنها وتعزيزها".

نشرت منظمة الخصوصية الدولية ومقرها لندن [دليلاً](#) حول حماية البيانات.